



TRENDS GROUP
مجموعة تريندز

نشرة

متابعة اتجاهات الإنتاج
المعرفي في العالم

الإنسان والمؤسسات في عصر السيولة المعرفية والتحول الرقمي



47

(شهر مايو 2026)

مقدمة العدد

يأتي هذا العدد في سياق متابعة اتجاهات الإنتاج المعرفي العالمي، في لحظة تاريخية فارقة تتسم بتسارع غير مسبوق في التحولات العلمية والتكنولوجية والمؤسسية، حيث لم تعد المعرفة مجرد أداة لفهم الواقع أو تفسيره، بل أصبحت قوة فاعلة تسهم في إعادة تشكيله وإعادة إنتاجه، بل وفي توجيه مساراته المستقبلية. فالمعرفة لم تعد انعكاسًا محايدًا للواقع، بل أصبحت جزءًا من بنيته التكوينية، تؤثر فيه بقدر ما تتأثر به. وفي قلب هذه التحولات المتشابكة، التي تتقاطع فيها الثورة الرقمية مع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية، يبرز سؤال مركزي يفرض نفسه بإلحاح متزايد: كيف يُعاد تعريف الإنسان في ظل هذه التحولات؟ وكيف تُعاد صياغة أدوار ووظائف المؤسسات التي تنظم وجوده وتفاعلاته، في عالم لم تعد حدوده المعرفية ولا المؤسسية واضحة أو مستقرة؟

تكشف الأعمال التي يتناولها هذا العدد عن انتقال نوعي عميق في بنية التفكير المعرفي، من نماذج تفسيرية تقليدية تقوم على الفصل بين الحقول والتخصصات، إلى مقاربات مركبة ومتداخلة تعيد التفكير في الإنسان بوصفه كيانًا ديناميكيًا، يتشكل في تفاعل مستمر مع بيئته التكنولوجية والاجتماعية والثقافية. فالإنسان لم يعد يُفهم فقط من خلال أبعاده البيولوجية أو النفسية أو حتى الاجتماعية بمعناها الكلاسيكي، بل بوصفه فاعلاً معرفيًا يعيش في منظومات معقدة من المعاني والرموز، تتأثر بشكل متزايد بالتحولات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتغير أنماط التواصل والإدراك، بل وحتى بإعادة تشكيل الزمن نفسه عبر تسارع تدفق المعلومات. وفي هذا الإطار، تبرز دراسات الذاكرة البشرية كمثال دالٍ على هذا التحول العميق، حيث لم تعد الذاكرة مجرد وظيفة معرفية مرتبطة بالتخزين والاسترجاع، بل أصبحت مدخلًا أساسيًا لفهم العلاقة بين الإدراك والواقع، وبين التجربة الذاتية والتأثيرات الخارجية، خاصة في سياق تزايد التداخل بين الإنسان والتكنولوجيا. فالذاكرة، في هذا السياق، تتحول إلى فضاء مركب يتقاطع فيه البيولوجي مع الرقمي، والذاتي مع الجماعي، والفردى مع الشبكي؛ ما يفرض إعادة التفكير في طبيعة الإدراك الإنساني ذاته، وفي حدود ما يمكن اعتباره تجربة إنسانية خالصة في عصر تتداخل فيه العقول

البشرية مع الأنظمة الذكية.

وفي موازاة ذلك، تعكس المقاربات المرتبطة بالتنوع العصبي والتعليم المبكر تحولاً عميقاً في فهم الإنسان، حيث يتم الانتقال من نموذج معياري يسعى إلى توحيد التجربة الإنسانية وفق معايير ثابتة ومجردة، إلى نموذج يعترف بالتنوع بوصفه قيمة معرفية وإنسانية أساسية. فالتنوع لم يعد يُنظر إليه كاستثناء أو انحراف عن القاعدة، بل كأحد أشكال الغنى الإنساني؛ ما يعيد تعريف الإنسان بوصفه طيفاً واسعاً من الإمكانيات والتجارب، تتشكل عبر تفاعلات متعددة، ولا يمكن اختزاله في نموذج واحد أو معيار ثابت.

أما على مستوى المؤسسات، فتُظهر الدراسات المرتبطة بالعمل الإنساني وجود أزمة بنيوية عميقة، تتعلق بالشرعية، والثقة، وتوازنات القوة، حيث لم تعد هذه المؤسسات قادرة على الاستمرار بالمنطق نفسه الذي تأسست عليه في سياقات تاريخية مختلفة. فالمؤسسات الإنسانية، التي نشأت على أساس قيم أخلاقية كونية، تجد نفسها اليوم أمام تحديات معقدة، تتعلق بتداخل المصالح السياسية، والاقتصادية، والإعلامية، وتزايد التشكيك في حيادها وفعاليتها. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إعادة بناء هذه المؤسسات على أسس أكثر نقدية وشفافية، تعترف بحدودها البنيوية، وتسعى إلى تجاوز اختلالاتها من خلال مقاربات أكثر انفتاحاً وتعددية.

كما تكشف تحولات الجريمة السيبرانية عن إعادة تعريف جذرية لمفهوم الفضاء الاجتماعي ذاته، حيث لم يعد المجال الرقمي مجرد امتداد للواقع المادي، بل أصبح فضاءً قائماً بذاته، يعيد تشكيل أنماط التفاعل، والسلطة، والاقتصاد، والجريمة، وحتى الهوية. وهذا التحول لا يفرض فقط تحديات تقنية، بل يطرح أسئلة عميقة حول طبيعة السيادة، والرقابة، والعدالة، ويجبر المؤسسات الأمنية والقانونية على إعادة النظر في أدواتها ومقارباتها؛ لمواكبة طبيعة هذا الفضاء الجديد، الذي يتسم بالسيولة، والتعقيد، والعابرية للحدود.

وفي السياق ذاته، تعكس قضايا الاستدامة والسياسة البيئية العالمية تحولاً نوعياً في طبيعة الحوكمة، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد أو المركزي، بل أصبحت جزءاً من شبكة متعددة المستويات تضم فاعلين متنوعين،

من منظمات دولية إلى مجتمع مدني وقطاع خاص، بل وحتى فاعلين غير تقليديين. وهذا التحول لا يعيد توزيع الأدوار فقط، بل يعيد تعريف مفهوم المؤسسة ذاته، بوصفها كيانًا مرئيًا، متغيرًا، يتشكل في تفاعل مستمر مع بيئة عالمية معقدة ومتغيرة.

وعليه، فإن هذا العدد لا يقدّم مجرد عرض لمؤلفات حديثة، بل يسعى إلى بناء إطار تحليلي متكامل لفهم التحولات العميقة التي تمسّ الإنسان والمؤسسات على حد سواء. فالمعرفة المعاصرة لم تعد تكتفي بوصف العالم أو تفسيره، بل أصبحت أداة لإعادة تعريفه، من خلال إعادة صياغة مفاهيم أساسية، مثل الهوية، والسلطة، والشرعية، والتفاعل، في ضوء تحولات متسارعة ومتداخلة.

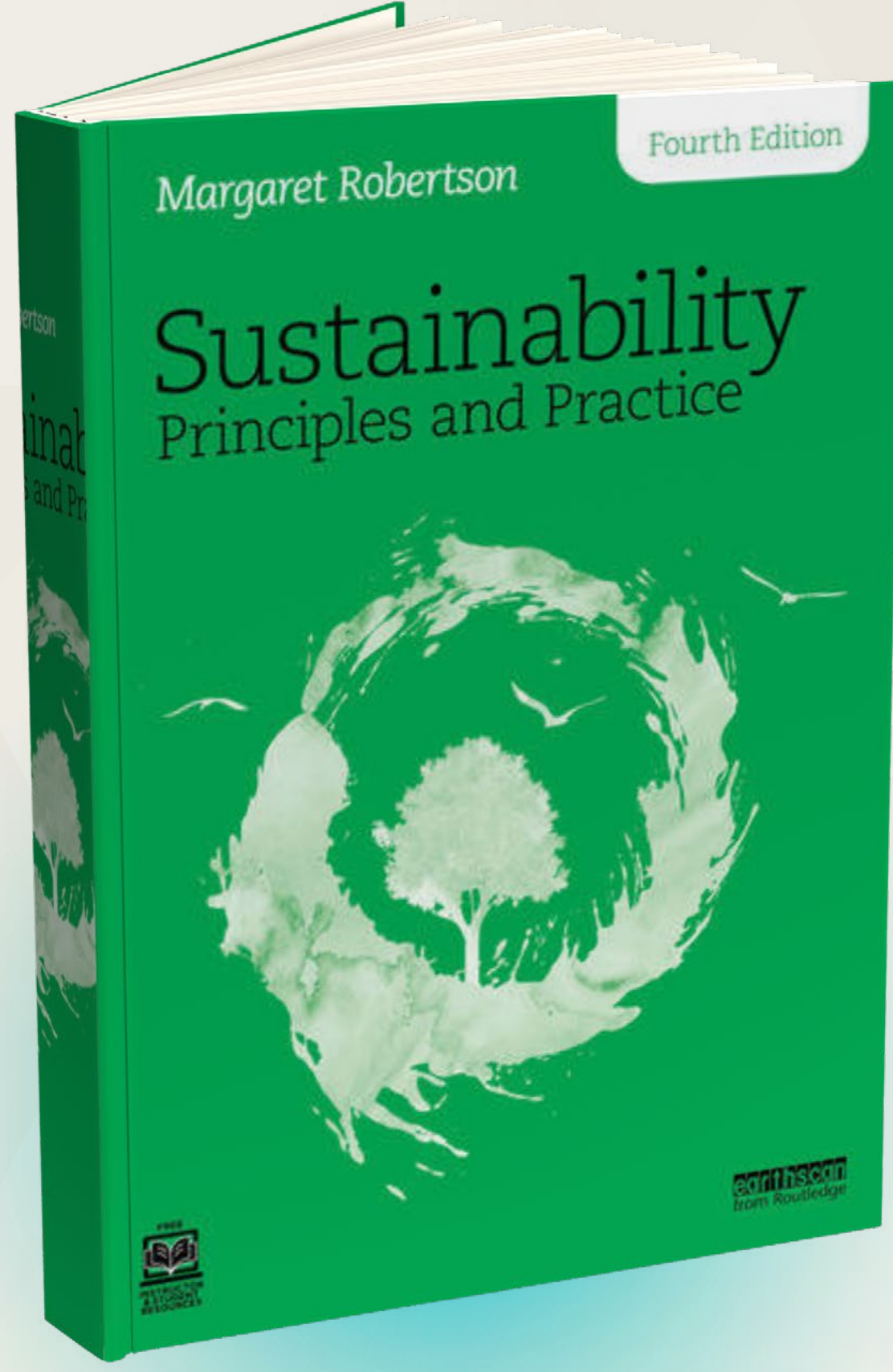
في النهاية، يعكس هذا العدد اقتناعًا أساسيًا هو أن العالم المعاصر يدخل مرحلة جديدة، تُعاد فيها صياغة العلاقة بين الإنسان والمؤسسات، ليس فقط على مستوى الوظائف والأدوار، بل على مستوى المعنى ذاته. وهي مرحلة تتسم بالتعقيد، والتعددية، وتسارع التغير، حيث لم يعد الفهم ممكنًا إلا من خلال مقارنة شاملة، قادرة على الربط بين الحقول المعرفية المختلفة، واستيعاب التداخل بين المستويات، في عالم يُعاد تشكيله باستمرار، وتُعاد فيه صياغة الإنسان والمؤسسة في آن واحد.

هيئة التحرير

د. وائل صالح
سارة النياضي
نجلاء المدفع

تدقيق لغوي صلاح غراب
تصميم وائل عبدالمجيد





مبادئ وممارسات الاستدامة

يُعد كتاب ”مبادئ وممارسات الاستدامة“ من أبرز المراجع المعاصرة في مجال دراسات الاستدامة، حيث يقدم عرضاً شاملاً ومتكاملاً لهذا الحقل المتعدد التخصصات، الذي يجمع بين الأبعاد البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية.

ينطلق الكتاب من فرضية أساسية مفادها أن الاستدامة لم تعد خياراً فكرياً أو أخلاقياً، بل أصبحت ضرورة وجودية في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الكوكب، من تغير المناخ إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتفاقم عدم المساواة.

يتميز الكتاب ببنية منهجية واضحة، حيث يقسم موضوع الاستدامة إلى ثلاثة محاور رئيسية: السياق، والقضايا والحلول، ثم الفعل والتغيير. في القسم الأول، يضع المؤلف الأسس المفاهيمية للاستدامة، من خلال تعريفها وتتبع تطورها التاريخي، مع التركيز على العلاقة بين الإنسان والبيئة. كما يتناول قضايا الأخلاقيات البيئية، ويحلل التفاعل بين الأنظمة الطبيعية (الغلاف الحيوي) والأنظمة البشرية، بما في ذلك قضايا الصحة والعدالة الاجتماعية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الاستدامة.

أما القسم الثاني، فيتجه نحو تحليل القضايا الكبرى المرتبطة بالاستدامة، مثل تغير المناخ، والمياه، والطاقة، والتلوث، والتنوع البيولوجي، والمدن، والغذاء، والمواد. ولا يكتفي الكتاب بعرض هذه التحديات، بل يقدم أيضاً أدوات تحليلية وتقنية لفهمها، إلى جانب استعراض حلول عملية قابلة للتطبيق. ويعكس هذا التوجه رغبة واضحة في تجاوز الطرح النظري نحو مقاربة تطبيقية، تساعد القارئ على الربط بين المعرفة والعمل.

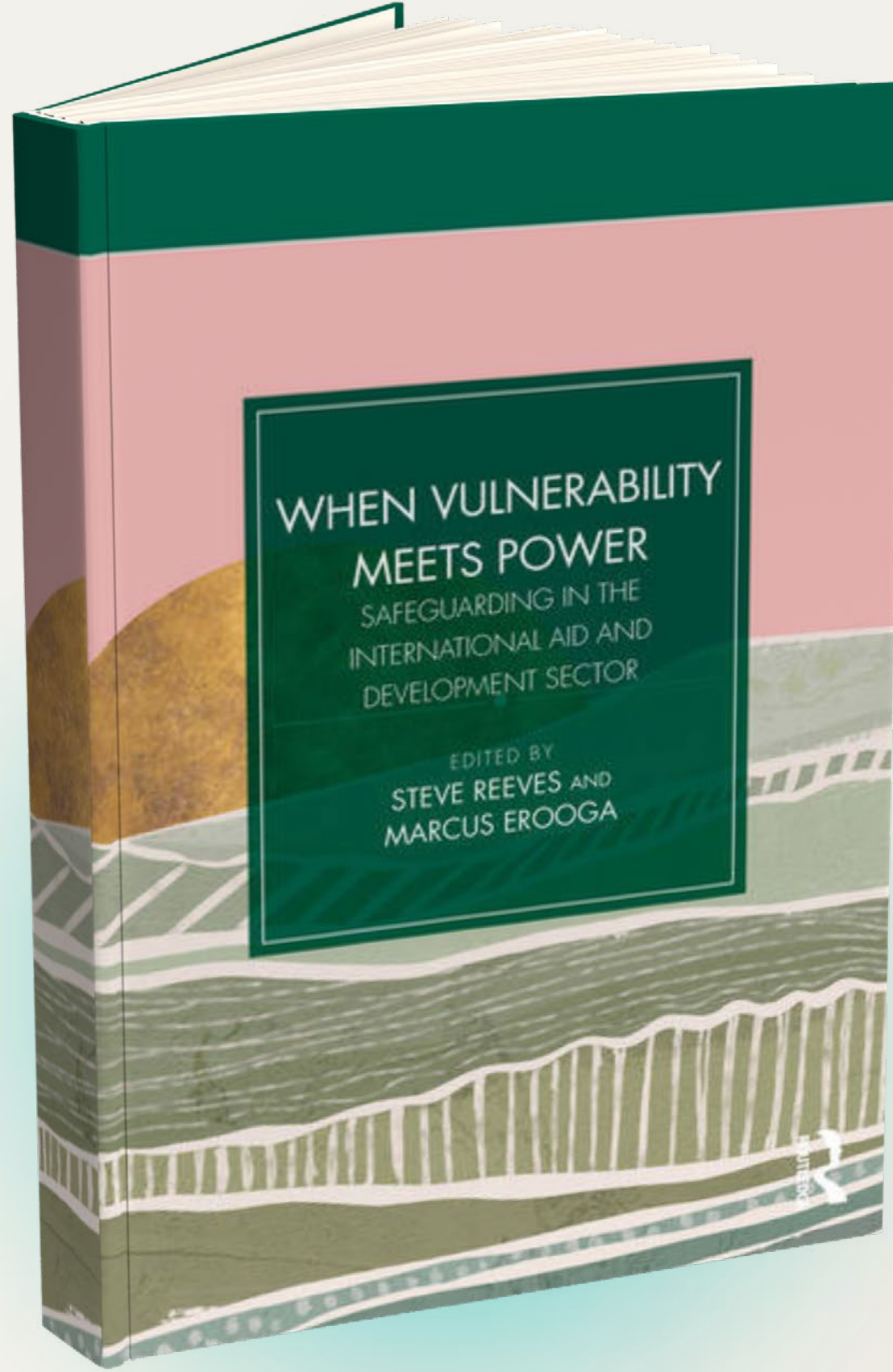
في القسم الثالث، يركز الكتاب على دور الأفراد والمؤسسات في إحداث التغيير، حيث يقدم تصوراً لما يسميه «وكلاء التغيير»؛ أي الأفراد القادرين على تحويل المبادئ النظرية إلى ممارسات عملية. ويشمل ذلك العمل داخل المؤسسات، والتعليم، والمبادرات المجتمعية، بما يعكس رؤية ديناميكية للاستدامة بوصفها عملية مستمرة تتطلب مشاركة جماعية.

تتميز الطبعة الرابعة من الكتاب بإدراج مفاهيم حديثة، مثل الأنثروبوسين (العصر الجيولوجي الذي يتأثر بالنشاط البشري)، إضافة إلى أحدث أبحاث المناخ الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC). كما توسع النقاش ليشمل قضايا الصحة الإنسانية، وعدم المساواة الاقتصادية، والأخلاقيات البيئية، مع تقديم دراسات حالة من مناطق مختلفة حول العالم، بما يعزز البعد العالمي للتحليل.

وعلى المستوى المنهجي، يجمع الكتاب بين البعدين النظري والتطبيقي، حيث يقدم مفاهيم أساسية إلى جانب أدوات عملية، مثل طرق القياس والإدارة، وأساليب اتخاذ القرار؛ ما يجعله مرجعًا مناسبًا للطلاب والباحثين، وكذلك للممارسين في مجالات التخطيط البيئي والسياسات العامة.

في المجمل، يقدم هذا الكتاب رؤية شاملة للاستدامة بوصفها إطارًا تحليليًا وعمليًا لفهم التحديات المعاصرة، كما يطرح مسارًا نحو مستقبل أكثر توازنًا بين الإنسان والطبيعة. وهو بذلك لا يكتفي بتشخيص الأزمات، بل يسعى إلى تقديم خريطة طريق للتحول نحو نماذج تنموية أكثر استدامة وعدالة.

تأليف: مارغريت روبرتسون



عندما تلتقي الهشاشة بالقوة: الحماية في قطاع المساعدات والتنمية الدولية

يُعد كتاب ”عندما تلتقي الهشاشة بالقوة: الحماية في قطاع المساعدات والتنمية الدولية“ من الأعمال المرجعية المهمة التي تتناول أحد أكثر التحديات حساسية في العمل الإنساني المعاصر، وهو موضوع الحماية (Safeguarding) في سياق تتقاطع فيه علاقات القوة مع أوضاع الهشاشة.

ينطلق الكتاب من خلفية أزمات حديثة شهدها قطاع المساعدات الدولية، التي كشفت عن اختلالات بنيوية عميقة، سواء على المستوى المؤسسي أو الثقافي، وأظهرت الحاجة الملحة إلى إعادة التفكير في آليات

الحماية، وضمان سلامة الفئات الأكثر ضعفًا.

يعتمد الكتاب على مقارنة جماعية تجمع بين خبرات ميدانية وأكاديمية، حيث يسهم فيه عدد من المتخصصين الذين يمتلكون خبرة مباشرة في التعامل مع قضايا الاستغلال والانتهاكات داخل المنظمات الإنسانية. ويعكس هذا التنوع في الخلفيات المهنية رغبة واضحة في تقديم تحليل شامل يتجاوز الطرح النظري نحو فهم عملي للتحديات التي تواجه القطاع، مع اقتراح حلول قابلة للتطبيق.

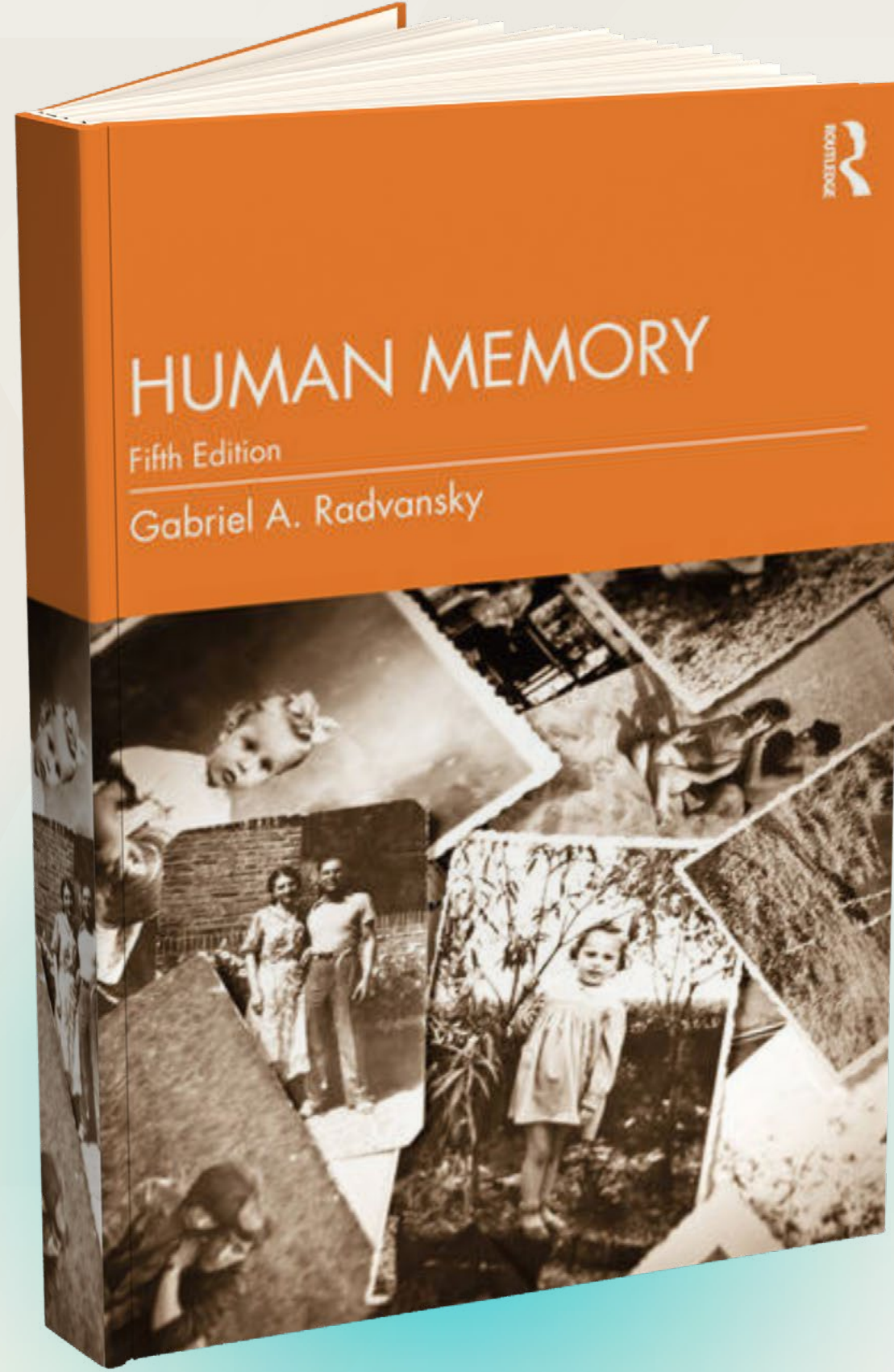
في القسم الأول، يركز الكتاب على البعد المؤسسي والتنظيمي للحماية، حيث يناقش أزمة الثقة التي شهدتها قطاع المساعدات، ويحلل دور القيادة في بناء ثقافة تنظيمية آمنة. كما يتناول التحديات التي تواجه العاملين في المجال الإنساني، سواء من حيث المخاطر المهنية أو الضغوط النفسية، إضافة إلى إشكالية توازن القوة بين الجهات المانحة والمنظمات المنفذة، وما يترتب عليها من تأثيرات على آليات الامتثال والمعايير. ويبرز كذلك التحدي المرتبط بتطبيق مقاربات قائمة على المعايير، ودور الموارد البشرية في إدارة حالات الانتهاك، فضلاً عن إدماج البعد الجندري كأداة تحليلية لفهم ديناميات الحماية.

أما القسم الثاني، فيتجه نحو القضايا الأكثر حساسية، مثل العنف الجنسي، سواء كأداة في النزاعات المسلحة أو داخل بيئة العمل الإنساني نفسها. ويكشف الكتاب عن استمرار هذه الظواهر رغم الجهود الإصلاحية؛ ما يعكس عمق المشكلة وتعقيدها. كما يناقش التحديات المرتبطة بحماية الفئات الهشة في سياق الأزمات الإنسانية، ودور أجهزة

إنفاذ القانون، إضافة إلى إشكالية الإبلاغ الإلزامي، التي تثير توترًا بين متطلبات الشفافية وحماية الضحايا. ويتناول كذلك قضية المبلغين (whistleblowers)، من حيث التكلفة الشخصية للإبلاغ، وأهميته في تعزيز المساءلة.

يتميز الكتاب أيضًا بطرحه لفكرة إعادة التفكير في مفهوم الحماية نفسه، من خلال الانتقال من مقاربة إجرائية تركز على الامتثال إلى مقاربة ثقافية وأخلاقية تسعى إلى إحداث تغيير مستدام داخل المؤسسات. وفي هذا الإطار، يقترح إنشاء آليات جديدة، مثل أمبودسمان دولي لحماية الأطفال، بما يعزز من شفافية القطاع ومساءلته. وعلى المستوى العام، يقدم الكتاب رؤية نقدية لقطاع المساعدات، لا تكتفي بتشخيص الاختلالات، بل تسعى إلى إعادة بناء الثقة من خلال تعزيز أفضل الممارسات، وترسيخ ثقافة الحماية، وتطوير أدوات أكثر فعالية لضمان سلامة المستفيدين والعاملين على حد سواء. وهو بذلك يشكل مرجعًا أساسيًا لكل من يعمل في مجالات العمل الإنساني والتنمية، سواء على المستوى الميداني، أو المؤسسي، أو البحثي.

تأليف: ستيف ريفز، ماركوس إروغا



الذاكرة الإنسانية

يُعد كتاب "الذاكرة الإنسانية" من أبرز المراجع الأكاديمية في علم النفس المعرفي، حيث يقدم عرضًا شاملاً ومتعمقًا لآليات الذاكرة البشرية، من جذورها التاريخية إلى أحدث تطوراتها العلمية.

ينطلق الكتاب من فرضية أساسية مفادها أن فهم الذاكرة لا يقتصر على كونها وظيفة ذهنية معزولة، بل يشكّل مدخلًا أساسيًا لفهم السلوك الإنساني، والإدراك، واتخاذ القرار، والعلاقة بين الفرد والواقع.

يتميز الكتاب ببنية منهجية واضحة تتوزع على ثلاثة محاور رئيسية. في القسم الأول، يعرض الخلفيات النظرية والعلمية لدراسة الذاكرة، بدءًا بتاريخ البحث في هذا المجال، مرورًا بالأسس العصبية التي تفسر كيفية تخزين المعلومات واسترجاعها، وصولًا إلى المناهج التجريبية المستخدمة في دراسة الذاكرة. ويؤسس هذا القسم لفهم علمي دقيق يربط بين علم النفس وعلم الأعصاب؛ ما يتيح مقارنة متعددة التخصصات.

أما القسم الثاني، فيتناول القضايا الأساسية للذاكرة، مثل الذاكرة الحسية، والذاكرة القصيرة المدى، والذاكرة العاملة، إضافة إلى أنماط الذاكرة غير التصريحية، والذاكرة العرضية والدلالية. كما يخصص حيزًا مهمًا لدراسة آليات النسيان، ليس بوصفه خللاً، بل كعملية طبيعية وضرورية في تنظيم المعلومات. ويعكس هذا القسم اهتمامًا بتفسير كيفية معالجة المعلومات داخل الدماغ، وكيف تتفاعل الأنظمة المختلفة للذاكرة في إنتاج التجربة المعرفية.

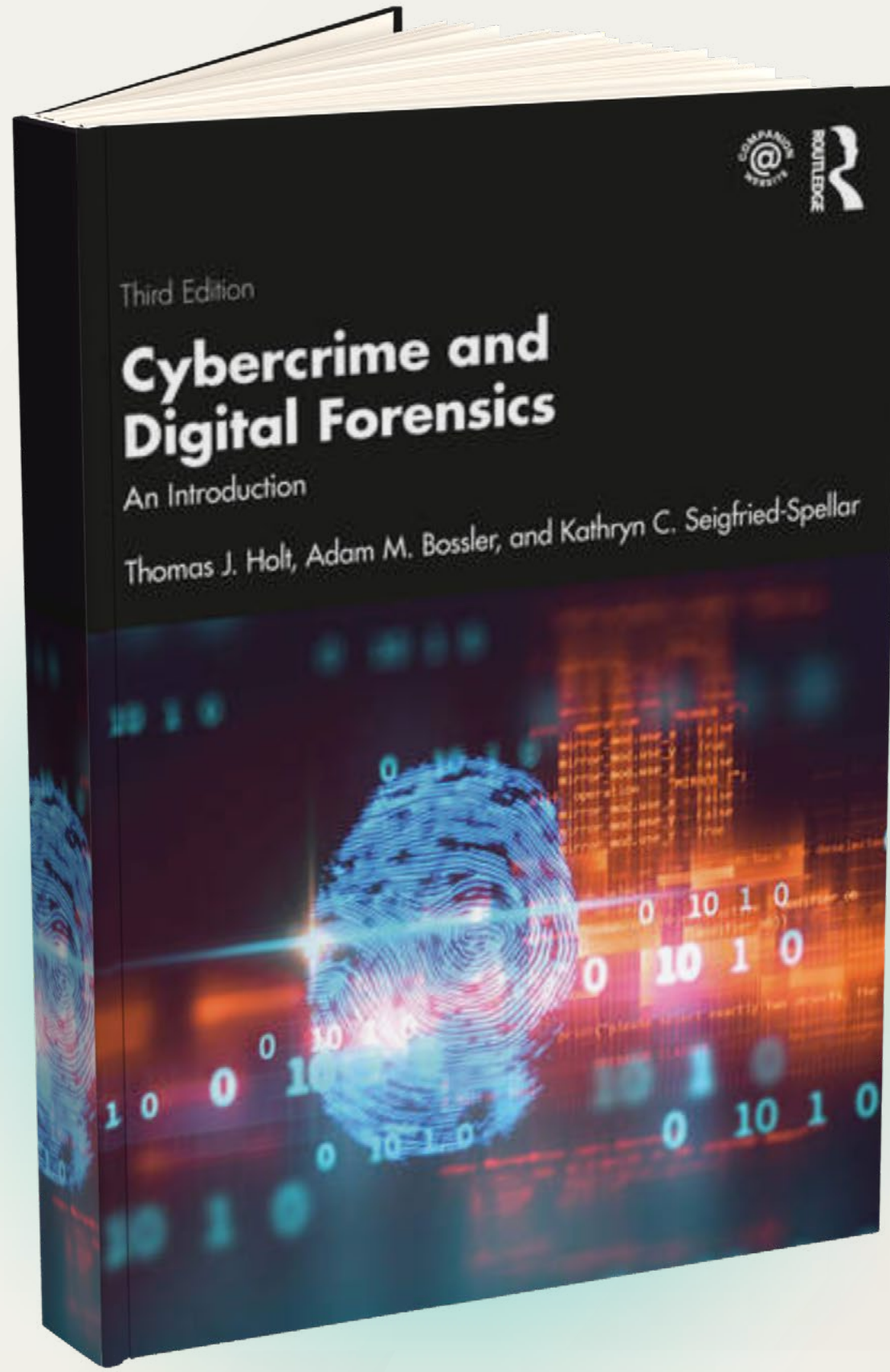
في القسم الثالث، ينتقل الكتاب إلى موضوعات متخصصة تعكس تعقيد الذاكرة البشرية، مثل فقدان الذاكرة (الأمينزيا)، والذاكرة المرتبطة بالمكان والزمان، والذاكرة الذاتية، إضافة إلى العلاقة بين الذاكرة والواقع، ودورها في السياقات القانونية. كما يناقش مفاهيم مثل «ما وراء الذاكرة» (metamemory)؛ أي وعي الفرد بعمليات ذاكرته، إضافة إلى نماذج نظرية تهدف إلى تفسير بنية الذاكرة ووظائفها.

ويشمل هذا القسم أيضًا دراسة تطور الذاكرة عبر مراحل الحياة، من الطفولة إلى الشيخوخة.

تتميّز هذه الطبعة بتحديثات مهمة تعكس تطور الحقل العلمي، من بينها التطرق إلى أزمة إعادة إنتاج النتائج في علم النفس، وتعزيز حضور الدراسات المعاصرة إلى جانب الكلاسيكية، إضافة إلى إدماج قضايا التنوع في أبحاث الذاكرة. كما يناقش الكتاب تأثير الذكاء الاصطناعي على فهمنا للذاكرة، بما يعكس تداخل الحقول المعرفية في العصر الرقمي. وعلى المستوى المنهجي، يجمع الكتاب بين الطرحين النظري والتطبيقي، حيث يربط بين نتائج الأبحاث والتجربة اليومية، ويوفر أدوات تعليمية تساعد الطلاب على اختبار وفهم الذاكرة في سياقات تجريبية. كما يقدم أمثلة ودراسات حالة تعزز من استيعاب المفاهيم؛ ما يجعله مرجعًا مناسبًا للطلاب والباحثين على حد سواء.

في المجمل، يقدم هذا الكتاب رؤية متكاملة للذاكرة البشرية، تجمع بين العمق العلمي والتطبيق العملي، وتؤكد أن الذاكرة ليست مجرد عملية تخزين، بل نظام ديناميكي معقد يشكّل أساس التجربة الإنسانية وفهم العالم.

تأليف: غابرييل أ. رادفانسكي



الجريمة السيبرانية والأدلة الجنائية الرقمية: مدخل

يُعد كتاب ”الجريمة السيبرانية والأدلة الجنائية الرقمية: مدخل“ من أبرز المراجع التأسيسية في دراسة الجريمة السيبرانية، حيث يقدم معالجة شاملة ومتكاملة لهذه الظاهرة المعقدة التي تتقاطع فيها الأبعاد التقنية، والاجتماعية، والقانونية.

ينطلق الكتاب من فرضية أساسية مفادها أن الجريمة السيبرانية ليست مجرد امتداد تقني للجريمة التقليدية، بل تمثل تحولاً نوعياً في طبيعة الجريمة، يستدعي أدوات تحليلية ومنهجية جديدة لفهمها ومواجهتها.

يعتمد الكتاب على مقارنة تكاملية تجمع بين عرض أنماط الجرائم السيبرانية المختلفة، وتحليل السياقات التي تنشأ فيها، إلى جانب دراسة آليات التحقيق والكشف عنها. ويُبرز الدور المركزي للتكنولوجيا، ليس فقط كوسيلة لارتكاب الجريمة، بل أيضًا كبيئة اجتماعية تتيح أشكالًا جديدة من التفاعل بين الفاعلين، سواء كانوا أفرادًا أو شبكات إجرامية منظمة.

في الفصول الأولى، يقدم الكتاب إطارًا عامًا لفهم العلاقة بين التكنولوجيا والجريمة، مع التركيز على التحديات التي تواجه أجهزة إنفاذ القانون في التعامل مع الجرائم الرقمية، خاصة فيما يتعلق بالتوازن بين الأمن والخصوصية. كما يناقش ظواهر مثل الاختراق الإلكتروني، والبرمجيات الخبيثة، والقرصنة الرقمية، والاحتيال عبر الإنترنت، باعتبارها من أبرز أشكال الجريمة السيبرانية المعاصرة.

ويتوسع الكتاب ليشمل قضايا أكثر حساسية، مثل الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، والتنمر الإلكتروني، والتطرف الرقمي، والإرهاب السيبراني، إضافة إلى الحروب السيبرانية وعمليات التأثير المعلوماتي. ويُظهر هذا التنوع في الموضوعات مدى اتساع نطاق الجريمة السيبرانية، وتداخلها مع قضايا الأمن القومي والاستقرار المجتمعي.

كما يولي الكتاب الأسواق غير المشروعة على الإنترنت اهتمامًا خاصًا، لاسيما تلك المرتبطة بـ«الويب المظلم»، حيث تُمارس أنشطة إجرامية يصعب تتبعها. وفي هذا السياق، يبرز دور الشبكات الرقمية في إعادة تشكيل أنماط الجريمة، من حيث التنظيم، والانتشار، والقدرة على

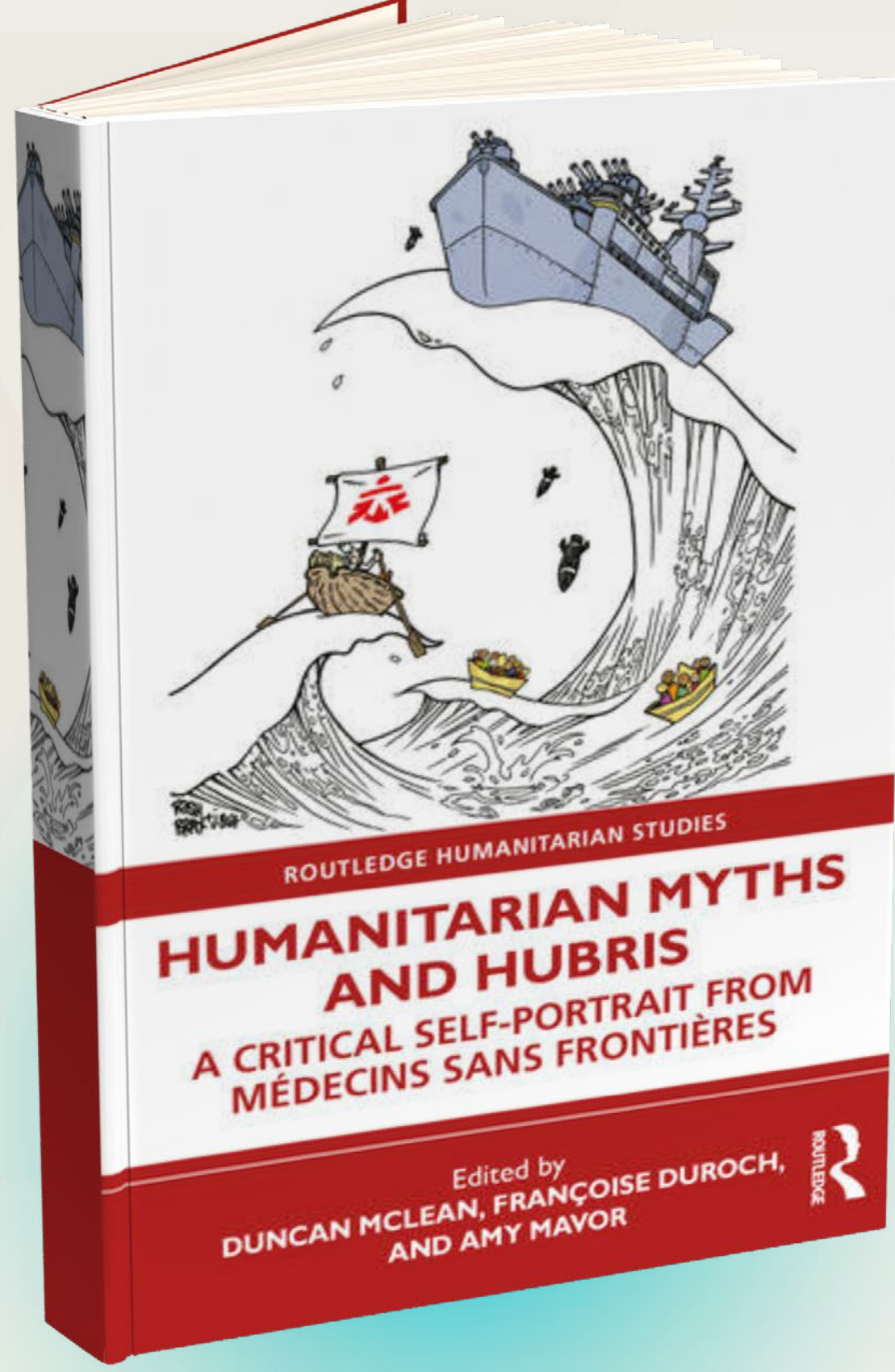
التكيف مع إجراءات مكافحة.

وعلى المستوى النظري، يستعرض الكتاب مجموعة من النظريات الإجرامية، ويبحث في مدى قابليتها لتفسير الجريمة السيبرانية؛ ما يعكس سعيًا لربط هذا الحقل الجديد بالإطار الأوسع لعلم الجريمة. كما يتناول تطور الأدلة الجنائية الرقمية، من حيث طرق جمعها وتحليلها، والتحديات القانونية المرتبطة باستخدامها في المحاكم، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم.

ويختتم الكتاب باستشراف مستقبل الجريمة السيبرانية، في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة، مثل الذكاء الاصطناعي، وتزايد الاعتماد على الفضاء الرقمي؛ ما يفرض تحديات جديدة على صناع السياسات، وأجهزة الأمن، والباحثين.

في المجلد، يقدم هذا الكتاب رؤية شاملة للجريمة السيبرانية، تجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي، وتؤكد أن فهم هذه الظاهرة يتطلب مقارنة متعددة التخصصات، تأخذ في الحسبان التفاعل المعقد بين التكنولوجيا والسلوك البشري، والبنى القانونية، في عالم رقمي متسارع التغير.

**تأليف: توماس ج. هولت، آدم م. بوسلر،
كاثرين سي. سيففريد-سبيلار**



الأساطير والغرور الإنساني: قراءة نقدية ذاتية من منظمة أطباء بلا حدود

يُعد كتاب "الأساطير والغرور الإنساني: قراءة نقدية ذاتية من منظمة أطباء بلا حدود" من الأعمال التحليلية المهمة التي تقدم مراجعة نقدية عميقة للعمل الإنساني المعاصر، من داخل إحدى أبرز المنظمات الإنسانية العالمية.

ينطلق الكتاب من فرضية أساسية مفادها أن العمل الإنساني، رغم نياته الأخلاقية، ليس بمنأى عن التناقضات البنيوية، والاختلالات، بل قد يعيد أحياناً إنتاج علاقات القوة التي يسعى إلى معالجتها. يقدم الكتاب مقارنة جماعية تعتمد على إسهامات باحثين وممارسين

داخل منظمة أطباء بلا حدود؛ ما يمنحه طابعًا فريدًا يجمع بين الخبرة الميدانية والتحليل الأكاديمي. وهو لا يهدف إلى تقويض العمل الإنساني، بل إلى إعادة التفكير في أسسه، وممارساته، وخطابه، في ظل التحولات العالمية التي جعلت من هذا القطاع أكثر تعقيدًا وإشكالية.

في القسم الأول، يناقش الكتاب التغيرات التي طرأت على العمل الإنساني، مع التركيز على مسألة التمييز بين «الضحايا الجيدين» و«الضحايا غير المرئيين»؛ وهو ما يعكس دور الاختيارات السياسية والإعلامية في تحديد أولويات التدخل. كما يتناول تطور العلاقة بين المنظمات الإنسانية والمستفيدين، في ظل بيئات تتسم بتزايد العنف، وارتفاع مستوى المخاطر التي تواجه العاملين في المجال الإنساني. ويبرز أيضًا ظاهرة تطبيع الاعتداء على الفاعلين الإنسانيين، وما تعكسه من تراجع في احترام المبادئ الإنسانية.

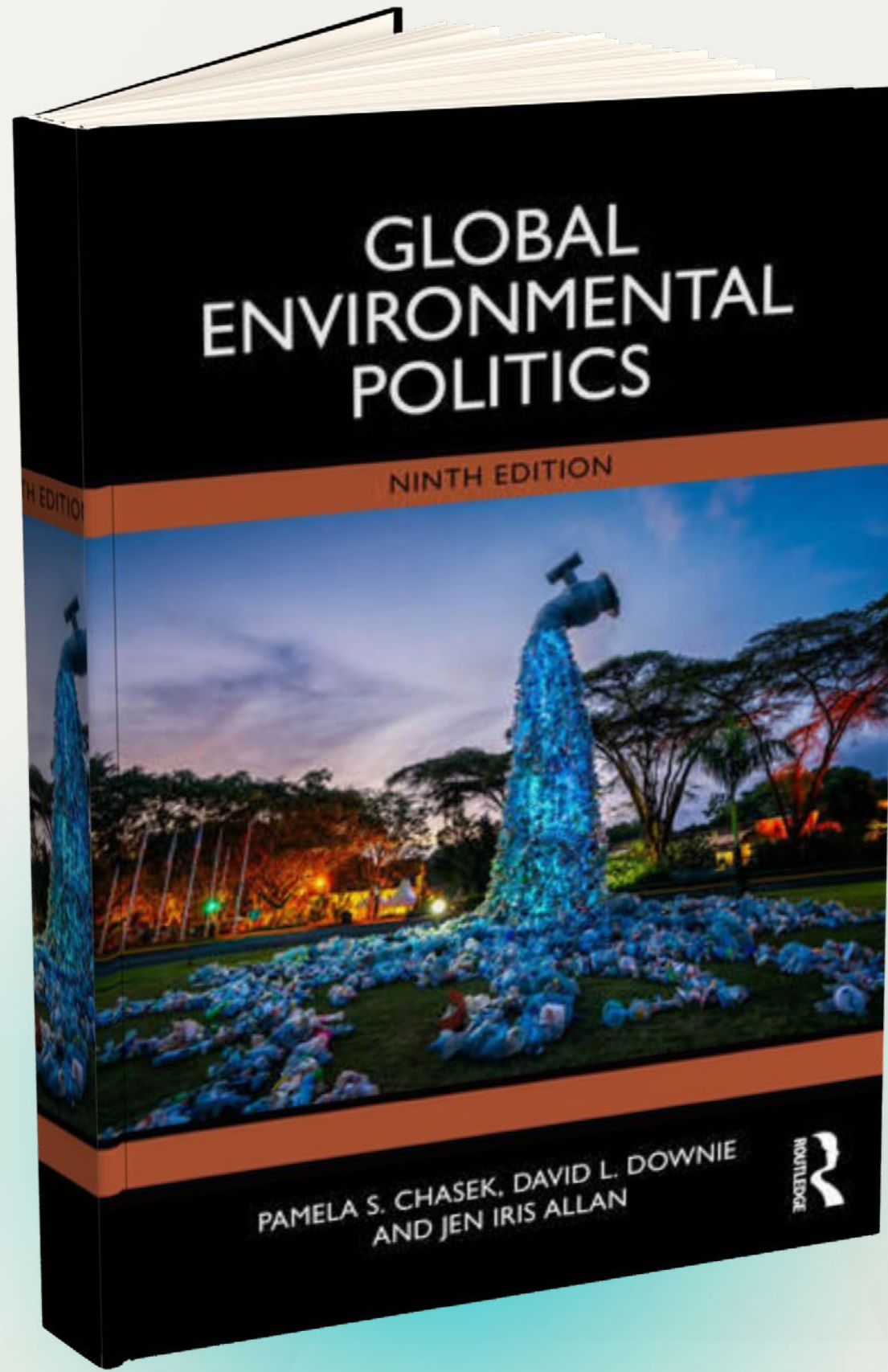
أما القسم الثاني، فيركز على التوترات التي تواجه العمل الإنساني في سعيه للتوفيق بين الأهداف التقنية والاعتبارات الأخلاقية؛ فيناقش تطور الممارسات الطبية داخل المنظمات الإنسانية، وتأثير مفاهيم مثل «الأمن الصحي العالمي» على أولويات التدخل. كما يتناول علاقة المنظمات غير الحكومية بالحركات الاحتجاجية والمجتمعات المحلية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالخطاب الإنساني، خاصة مسألة «التحدث باسم الآخرين» مقابل «التحدث معهم»؛ وهو ما يعكس إشكالية تمثيل الأصوات المحلية.

في القسم الثالث، ينتقل الكتاب إلى نقد أعمق للبنى الفكرية التي تؤطر العمل الإنساني، من خلال مقارنة بين المقاربات الليبرالية والنقدية، وتحليل مدى استقلالية العمل الإنساني في سياق تتداخل فيه المصالح السياسية والعسكرية. كما يناقش تأثير التغير المناخي على المساعدات الإنسانية، وضرورة إعادة التفكير في طرق التدخل في ظل الأزمات البيئية المتصاعدة.

ويتميز الكتاب بطرحه لمسألة «الغرور الإنساني»؛ أي الاعتقاد الضمني بقدرة الفاعلين الإنسانيين على إحداث تغيير دون مساءلة كافية لذواتهم أو لآثار تدخلاتهم. وفي هذا الإطار، يدعو إلى تبني مقاربة أكثر تواضعًا ونقدية، تقوم على الاعتراف بالحدود، والانفتاح على التعددية، وتعزيز المساءلة.

في المجمل، يقدم هذا الكتاب قراءة نقدية عميقة للعمل الإنساني، لا تكتفي بتشخيص التحديات، بل تسعى إلى إعادة بناء هذا المجال على أسس أكثر عدالة وشفافية. وهو بذلك يشكل مرجعًا أساسيًا لفهم التحولات الراهنة في العمل الإنساني، ويدعو إلى إعادة التفكير في دوره في عالم يتسم بتزايد التعقيد والتشابك.

تأليف: دنكان ماكليين، فرانسواز دوروش، آمي مافور



السياسة البيئية العالمية

يُعد كتاب "السياسة البيئية العالمية" من أهم المراجع الكلاسيكية والمعاصرة في دراسة التفاعلات الدولية المرتبطة بالبيئة، حيث يقدم تحليلًا شاملًا ومحدثًا لأبرز القضايا البيئية العالمية، وللأطر المؤسسية والسياسية التي تحكم إدارتها.

ينطلق الكتاب من فرضية أساسية مفادها أن القضايا البيئية لم تعد مجرد مسائل تقنية أو محلية، بل أصبحت في صلب العلاقات الدولية؛

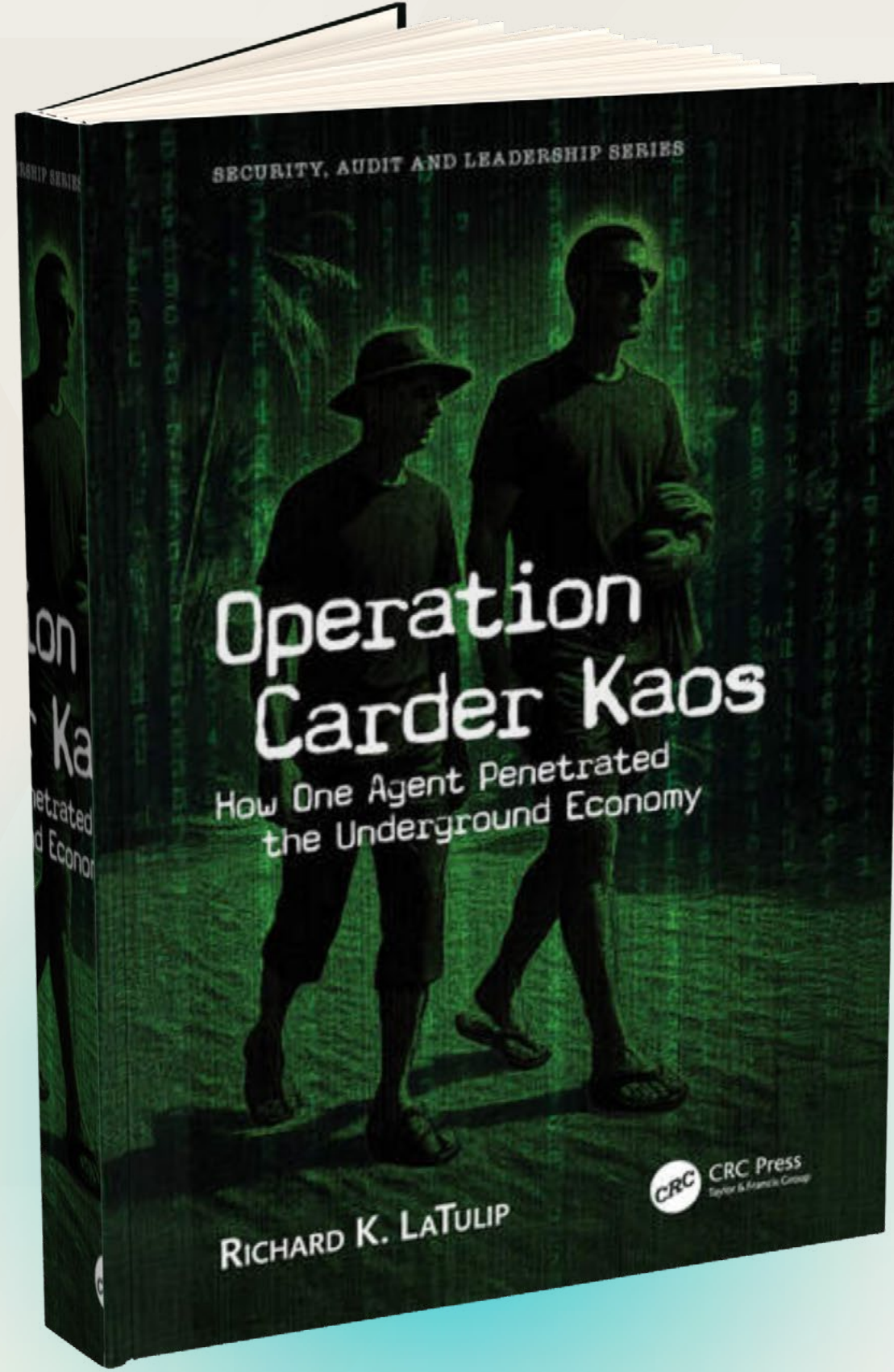
نظرًا لتداخلها مع التنمية، والاقتصاد، والأمن، والعدالة العالمية. يتميز الكتاب بمقاربة تحليلية متعددة المستويات، تربط بين النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية والتطبيقات العملية في صنع السياسات البيئية. ففي بدايته، يعرض تطور السياسة البيئية العالمية، مع التركيز على الاتجاهات الكبرى التي شكلت هذا المجال، مثل تزايد الوعي البيئي، وتصاعد الأزمات العالمية كالتغير المناخي، وتراجع التنوع البيولوجي. كما يناقش الأطر النظرية المختلفة التي تحكم فهم هذه القضايا، بما في ذلك دور الأنظمة الدولية (regimes) في تنظيم التعاون بين الدول. يتناول الكتاب بعد ذلك الفاعلين الرئيسيين في الساحة البيئية العالمية، حيث لا يقتصر على الدول، بل يشمل أيضًا المنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والهيئات العلمية، والمجتمع المدني، والشركات، وحتى الشعوب الأصلية. ويعكس هذا التنوع إدراكًا متزايدًا بأن الحوكمة البيئية لم تعد حكرًا على الحكومات، بل أصبحت عملية متعددة الفاعلين تتطلب تنسيقًا معقدًا بين مستويات مختلفة. كما يخصص الكتاب حيزًا مهمًا لدراسة تطور الأنظمة البيئية الدولية، من خلال تحليل اتفاقيات ومعاهدات رئيسية، مثل تلك المتعلقة بحماية الأنواع المهددة، والتعامل مع النفايات الخطرة، ومعالجة ثقب الأوزون، وصولًا إلى اتفاقيات «ريو» المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتصحر. ويظهر هذا التحليل كيف تتطور هذه الأنظمة عبر الزمن، وكيف تتأثر بالتوازنات السياسية والاقتصادية.

وفي سياق القرن الحادي والعشرين، يناقش الكتاب قضايا جديدة ومعقدة، مثل التلوث البلاستيكي، والمواد الكيميائية السامة، والتنوع البيولوجي في المناطق البحرية خارج السيادة الوطنية؛ ما يعكس اتساع نطاق التحديات البيئية. كما يتناول التحديات التي تواجه فعالية هذه الأنظمة، مثل ضعف الامتثال، ونقص التمويل، والتفاوت بين دول الشمال والجنوب.

ويبرز الكتاب العلاقة الوثيقة بين السياسة البيئية والتنمية المستدامة، مع التركيز على التوترات بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة في سياق العلاقات بين الدول المتقدمة والنامية. كما يناقش دور التجارة الدولية، والتحول الاقتصادي، في تشكيل السياسات البيئية. ويختتم الكتاب باستشراف مستقبل السياسة البيئية العالمية، في ظل نظام دولي متغير، حيث تتزايد التحديات المرتبطة بالتغير المناخي، وتتعدد آليات الحوكمة؛ ما يطرح تساؤلات حول قدرة النظام الدولي على الاستجابة الفعالة لهذه الأزمات.

في المجلد، يقدم هذا الكتاب رؤية شاملة ومتكاملة للسياسة البيئية العالمية، تجمع بين التحليلين النظري والتطبيقي، وتؤكد أن مواجهة التحديات البيئية تتطلب تعاونًا دوليًا فعالًا، ونماذج حوكمة جديدة قادرة على التكيف مع تعقيدات العالم المعاصر.

تأليف: بامبلا س. تشاسك، ديفيد ل. داووني، جين آيريس ألان



عملية كاردر كاوس: كيف اخترق عميل الاقتصاد السري؟

يُعد كتاب ”عملية كاردر كاوس: كيف اخترق عميل الاقتصاد السري؟“ من الأعمال الفريدة التي تجمع بين السرد الواقعي والتحليل الأمني في مجال الجريمة السيبرانية، حيث يقدم شهادة مباشرة من داخل إحدى أخطر العمليات الاستخباراتية المرتبطة بالعالم الرقمي.

ينطلق الكتاب من تجربة شخصية لمؤلفه، وهو عميل سابق في جهاز الخدمة السرية الأمريكية، الذي لم يكتفِ بملاحقة المجرمين السيبرانيين، بل اندمج في عالمهم، متبنياً هوية مزيفة مكّنته من التغلغل داخل شبكات إجرامية دولية معقدة.

يعرض الكتاب مقارنة ميدانية نادرة تكشف عن طبيعة الاقتصاد الخفي، الذي يقوم على سرقة البيانات المالية، والاتجار بها، وبناء شبكات ثقة داخل فضاءات رقمية مغلقة. ويبرز كيف أن هذا العالم لا تحكمه فقط الأدوات التقنية، بل أيضاً قواعد اجتماعية دقيقة، تقوم على الثقة، والسمعة، والقدرة على الخداع؛ ما يجعل من الاختراق عملية نفسية بقدر ما هي تقنية.

يتتبع الكتاب مسار العملية منذ بداياتها، حيث تمكّن المؤلف من بناء شخصية رقمية موثوقٍ بها داخل منتديات الجريمة السيبرانية، وصولاً إلى إقامة علاقات مباشرة مع فاعلين رئيسيين في شبكات الاحتيال المالي. ومن خلال هذا التغلغل، استطاع جمع معلومات استخباراتية دقيقة أسهمت في تفكيك هذه الشبكات. غير أن هذا النجاح لم يكن دون ثمن؛ إذ يكشف الكتاب عن التحديات النفسية والأخلاقية المرتبطة بالعيش في هوية مزدوجة، حيث يصبح الخط الفاصل بين القانون والجريمة ضبابياً.

كما يسلط الكتاب الضوء على التعقيدات المؤسسية التي تواجه التحقيقات السيبرانية، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم، وتعدد الجهات الأمنية، والتحديات المرتبطة بالتنسيق الدولي. ويبرز أيضاً دور البيروقراطية، والتوترات داخل المؤسسات، في التأثير على سير العمليات؛ ما يكشف عن فجوة بين الواقع الميداني ومتطلبات العمل المؤسسي.

وعلى المستوى التقني، يقدم الكتاب شرحًا مبسطًا لكنه دقيق لآليات الجريمة السيبرانية، مثل «الكاردينغ» (سرقة بيانات البطاقات الائتمانية)، وأسواق البيانات المسروقة، واستخدام الهويات المزيفة، دون أن يتحول إلى دليل تقني، بل يظل مرتبطًا بالسياق الإنساني والسلوكي للجريمة.

ويتميز الكتاب بصدق سردي واضح، حيث لا يسعى إلى تمجيد التجربة، بل يعرضها بكل تعقيداتها، بما في ذلك الضغوط النفسية، والتضحيات الشخصية، والتحديات الأخلاقية؛ ما يمنحه بعدًا تحليليًا يتجاوز السرد لي طرح أسئلة أعمق حول طبيعة العمل الأمني في العصر الرقمي، وحدود التداخل بين القانون والجريمة.

في المجمل، يقدم هذا الكتاب رؤية نادرة من داخل العالم الخفي للجريمة السيبرانية، تجمع بين الخبرة العملية والتحليل النقدي، وتؤكد أن مكافحة هذه الظاهرة لا تعتمد فقط على التكنولوجيا، بل تتطلب فهمًا عميقًا للسلوك البشري، والبنى الاجتماعية التي تحكم هذا الفضاء. وهو بذلك يشكل مرجعًا مهمًا للمتخصصين في الأمن السيبراني، وللمهتمين بفهم التحولات المعاصرة في أنماط الجريمة.

تأليف: ريتشارد ك. لاتوليب



تريندز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY



CONTACT US

- ☒ TRENDS Research & Advisory
- in TRENDS Research & Advisory
- f Trends Research & Advisory
- ▶ TRENDS Research & Advisory
- 📷 trendsresearch